الواجب فلا نسلم كونه واحدا حقيقيا لاتصافه بسلوب واضافات
كثيرة ولو سلمنا كونه واحدا حقيقيا فلا نسلم ان الواحد الحقيقي
لا يصدر عنه الا الواحد وان لا يكون فاعلا وقابلا لشيء واحد
والادلة التي ذكرتموها على ذلك مدخولة كما ذكر في موضعه وانت تعلم
ان هذا ينساق الى القول بكونه تعالى فاعلا موجبا لتلك الصفات
اذ ايجادها بالاختيار غير متصور ولا محذور فيه من حيث كونه تخصيصا
للقاعدة العقلية كما توهم لان القاعدة لا تشملها ولو سلم فالعقل
يخصص القاعدة كما يخصص الحكم بزيادة الوجود والتشخص وساير الصفات
الكمالية على الماهيات لا الواجب حسبما تقرر عند الحكماء هذا والمصنف (اي هذا)
وان لم يصرح بزيادة صفاته لكنه اشار اليه بقوله متصف بجميع صفات
الكمال لانه اراد به نفي العينية بناء على ما قيل من مذهب الحكماء نفي
الصفات واثبات غاياتها (اثباتها) واستدل القائلون بالغيرية بان
النصوص وردت بكونه تعالى عالما وحيا وقادرا ونحوها وكون
الشيء عالما معلل بقيام العلم به في الشاهد وكذا في الغايب وقس
عليه ساير الصفات وايضا العالم من قام به العلم والقادر من قام به

القدرة

القدرة وهكذا وضعفه ظ فان قياس الغايب على الشاهد قياس
فقهي مع الفارق الا يرى ان القدرة قد تزول في الشاهد وقد
تزداد وتنقص فيه وليست مؤثرة عند الاشعري واتباعه فيه وفي
الغايب بخلاف ذلك كله وليس معنى العالم من قام به العلم وان
اوهم كلام العرب ذلك بل معناه ما يعبر عنه بالفارسية بدانا وبمرادفه
فانه في اللغات الاخر وهو اعم من ان يقوم به العلم اولا واستدل
القائلون بانه لا هو ولا غيره بان نفي العينية بديهي فلا يحتاج
الى دليل واما نفي الغير فبان الشرع واللغة والعرف يشهد بان
الصفة والموصوف ليسا بغيرين وكذا الكل والجزء فان قولك
ليس في الدار غير زيد او ليس فيها غير عشرة رجال صحيح مع ان
فيها اجزاء زيد وصفاته وآحاد الرجال وانت تعلم ضعفه اذ
المراد بهذه الامثلة نفي غير المنفي من نوعه والا لزم عدم كون
ثوب زيد والامتعة التي في الدار غيره ولا قائل به وقد عرف
الاشعري الغيرين بانهما موجودان يصح عدم احدهما مع
وجود الآخر واعترض عليه بانا اذا فرضنا جسمين قديمين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)